المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقارير | 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018

# تقرير حول ندوة: «العلاقات العربية - الأوروبية في الوقت الراهن»

## المركز العربي – باريس 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018

**تقرير حول ندوة: «العلاقات العربية - الأوروبية في الوقت الراهن»**

سلسلة: تقارير

المركز العربي - باريس 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2019

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974+

www.dohainstitute.org

# المحتويات


كلمة الترحيب وتقديم الندوة 1

الجلسة الأولى: أوروبا وتحديات التحولات الديمقراطية في الوطن العربي 2

الجلسة الثانية: دور الاتحاد الأوروبي في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة الحالات التونسية والمصرية والسورية 3

1. تونس 3
2. مصر 4
3. سورية 4

الجلسة الثالثة: قضايا الاقتصاد والتنمية والهجرة 5

الجلسة الرابعة: الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية 6

نحو حقبة جديدة من العلاقات الدولية 8

عقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في باريس ندوته الافتتاحية، بعنوان «العلاقات العربية - الأوروبية في الوقت الراهن»، في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، في قاعة المؤتمرات في متحف الفنون والحِرف. ووفقًا لأهداف المركز الذي يتطلّع إلى «تجاوز الانقطاع بين العلماء العرب والأوروبيين»، بحسب تعبير مديره في باريس سلام كواكبي، التقى عدد من الباحثين والمفكرين من ضفتي البحر الأبيض المتوسط، ساعين إلى تقديم وجهات نظر وإضاءات مكمِّلة حول إشكالية مشتركة لا تخلو من الرمزية، هي استطلاع العلاقات العربية - الأوروبية. فالخطاب حول الديناميات السياسية التي تحرّك هذه العلاقات غالبًا ما تتطفل عليه اعتبارات سياسوية، فتتحوّل العلاقة بالآخَر إلى «كبش محرقة على مذبح» النقاشات الداخلية لكل بلد. لذلك، ينبغي دراسة هذه الديناميات بطريقة عقلانية، وبعيدة عن الانفعال. من هذا المنظور، يذكّر فرانسوا بورغا، مدير الأبحاث في المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي، ورئيس مجلس أمناء المركز العربي في باريس، بأن التحدي الأهم في هذه المقاربة يكمن في «الربط بين الفجوات، إن لم نقل بين خطوط الصدع».

## كلمة الترحيب وتقديم الندوة

استمرت العلاقات العربية - الأوروبية في التقلّب خلال العقود الخمسة الماضية على وقع إعادات التشكيل التي طرأت على الدول وعلى مختلف الإستراتيجيات السياسية التي وُضعت قيد التنفيذ. فطالما مثّل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني محورًا رئيسًا في هذه العلاقات قبل أن تطغى عليه قضايا إقليمية أخرى، تؤدي فيها الولايات المتحدة دورًا أكبر مقارنة بالدور الأوروبي. وتناول الوزير اللبناني السابق طارق متري تطور العلاقات العربية - الأوروبية، وسلط الضوء على محطات مهمة في تلك العلاقة؛ حيث اتبع الأوروبيون سياسة دعم غير مشروط لإسرائيل خلال خمسينيات القرن الماضي. وجاءت حرب 1967 كي تطلق بداية العودة إلى التوازن بتحفيز من فرنسا التي دافعت بحزم عن تطبيق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 242، وأطلقت حوارًا للتقرّب من الدول العربية. تبنّت الدول الأوروبية تدريجيًا هذا الموقف ووصلت، بعد سلسلة من المواقف التي أدت إلى «إعلان البندقية» عام 1981، إلى التصريح بدعمٍ، لا لبس فيه، للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. دعت تلك الدول إلى وضع حد للاحتلال والاستيطان، مع الإعراب عن تفضيلها لتسوية شاملة للنزاع، في موقف متعارض مع المقاربة الأميركية القائمة على عقد سلام منفصل بين مختلف الدول العربية وإسرائيل، كما هي الحال بالنسبة إلى مصر منذ عام 1978. ومع ذلك، شهدت الثمانينيات انعطافةً في هذا الموقف حين حجب الصراع اللبناني (1975-1990)، ثم الحرب الإيرانية - العراقية (1980-1988) القضيةَ الفلسطينية، وكشفَا عن انقسامات الوطن العربي، وعن حدود النفوذ الأوروبي. ومثّلت حرب الخليج (1990-1991)، المتزامنة مع انهيار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، فرصة للولايات المتحدة لتؤكد دورها البارز في المنطقة.

في خطوة لاحقة، ومن أجل إعادة إحياء فكرة الشراكة المتوسطية، أتى مؤتمر برشلونة في عام 1995 بوصفه محاولةً لإعادة بناء منطقة مصالح مشتركة. لكن من بين المحاور الاقتصادية والسياسية والثقافية الثلاثة، مثّل الجانب الأول المحور الفعلي للنقاشات. فألغى هذا الاختلال إمكانية إطلاق أي دينامية مفيدة، وقد بانت أهم تجلياته في الطبيعة التقنية المفرطة للمشاريع التي أطلقها الاتحاد من أجل المتوسط تحت قيادة الرئيس نيكولا ساركوزي عام 2008، مهملًا بدوره القضايا السياسية الشائكة. وربما يجد هذا المأزق تفسيرًا جزئيًا في السياسة الأوروبية غير المتماسكة؛ فقد أدى توسّع الاتحاد الأوروبي، مع انضمام أعضاء جدد من أوروبا الشرقية أكثر أطلسية في الغالب من الأعضاء المؤسسين، إلى إضعاف وحدته. ولم يسَع الاتفاق سوى البعد الأمني الذي يركّز على قضايا الإرهاب وإدارة تدفقات الهجرة، في نهج أحادي الجانب إلى حد كبير. من هذه الزاوية تحديدًا، جرت مقاربة انتفاضات عام 2011؛ بحيث خلص الأوروبيون إلى تبنّي سياسة قوامها، فيما يخص القمع، هو الانتظار والتصريح. ولذلك هم يجهدون حاليًا للعثور على محاورين بين الدول الفاشلة والأنظمة اليائسة في الوطن العربي.

تبدو العلاقات العربية - الأوروبية في هذا السياق على حال من الجمود، إن لم نقُل التعثر. ومع ذلك، فإن الجوار يمثّل واقعًا يصعب على أي كان تجاهله، تحت طائلة المكوث في خيبة ناتجة من حالة من الإنكار الخطِر. لا بدّ عندها من العودة إلى الأسئلة الأساسية: ما هي التحديات التي تطرحها التحولات الديمقراطية العربية على أوروبا؟ وأي دور أداه الاتحاد الأوروبي في بعض مسارات التغيير الديمقراطي في الدول العربية؟ وما هي طبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين ضفتي المتوسط اليوم؟ وأخيرًا، كيف تبدو القضية الفلسطينية اليوم في عيون الأوروبيين؟

## الجلسة الأولى: أوروبا وتحديات التحولات الديمقراطية في الوطن العربي

وفقًا لغيوم كلوسا Guillaume Klossa، مؤسس مخبر الأفكار الأوروبي «يوروبا نوفا» EuropaNova، فإنه يصعب علينا فهم أزمة العلاقات العربية - الأوروبية من دون وضعها في السياق الأوسع لـ «عالم يمرّ بفترة تحوّل جذري لم يُعرف له مثيل منذ عصر النهضة»، إذ تتحدى التطورات المذهلة في تكنولوجيا النانو والتكنولوجيا الحيوية والمعلوماتية والعلوم المعرفية NBIC المبادئ التي تحكم سير المجتمعات البشرية على نحو كليّ؛ فهي تطرح أزمة وجودية من خلال إثارة أسئلة أخلاقية تتعلق بالذكاء الاصطناعي وتطوير الأفكار ما بعد الإنسانية، كما تهزّ النظام العالمي عبر تغييرها العميق للاقتصاد، من قطاع المال إلى التنظيم العالمي للعمل، جالبةً إلى الساحة الدولية لاعبين رئيسين جددًا مثل الصين. ولا بدّ من بعض التفكّك في مراحل الانتقال من حال مستقرة إلى حال مستقرة أخرى، يبحث الجميع حينها عن معايير جديدة، ويصبح من الصعب العثور على أجوبة جماعية عن التحديات الجديدة.

في هذا السياق، من المهم ملاحظة قدرة الاتحاد الأوروبي على التأقلم فيما يتعلق بالسياسة الداخلية، على الرغم من بعض الصعوبات، إذ قدّمت معاهدة لشبونة، في عام 2007، حلولًا في مواجهة التعطيل المؤسساتي، في ظل تقدّم عملية التكامل المالي. وفي حين تشهد سياسة الدفاع المشتركة نقاشًا مكثفًا لإيجاد وسائل لمواجهة التحديات الجيوسياسية الجديدة، تأثرت السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، مقابل ذلك، على نحو أعمق، مع دوافع قوامها الاهتمامات الداخلية البحتة؛ ما أدى إلى فشل تلك السياسة في إنتاج منطق شراكة مع الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى. والأسوأ من ذلك أنها تفتقر إلى المغزى مع استمرار المنطق الثنائي السائد في العلاقات بالدول الأخرى.

مهما كانت عليه العلاقات العربية - الأوروبية، فهي تتحرك اليوم وفق آليات دفاعية في مواجهة تهديدات حقيقية أو متصورة للهوية الوطنية الهشّة للدول الأوروبية. فمن ناحية، أصبحت الحرب على الإرهاب موضع أولوية، وجرت مقاربة الربيع العربي بشيء من القلق، مع قناعة مترسخة مفادها أن النظام الاستبدادي يشكّل ضمانة أفضل في وجه الإرهاب من الديمقراطية التي تشكّل حتمًا نظامًا أضعف. وأضحى بوسع الدول الأوروبية اعتبار الجنرال عبد الفتاح السيسي محاوِرًا مفيدًا لها، وهو الذي يحكم مصر حكمًا وحشيًا واستبداديًا منذ انقلاب تموز/ يوليو 2013. ومن ناحية أخرى، تندرج قضايا الهجرة على رأس جدول أعمال المجلس الأوروبي، مع استمرار سياسة التعاقد الخارجي على الحدود في تطورها، وقوامها الاتفاقيات المعقودة مع دول المنشأ أو العبور. وما يتعرض للتشويه، نتيجةً لذلك، هي روح النموذج الأوروبي التي تغذّيها المبادئ الديمقراطية؛ فمبدأ المشروطية الذي حكم سابقًا الشراكات مع الدول العربية، والذي قام على إنجاز إصلاحات على صعيد الحوكمة الرشيدة، بات من الآن فصاعدًا قائمًا على معايير التعاون على الصعيد الأمني. وبالنسبة إلى أحمد قاسم حسين، مدير تحرير مجلة سياسات عربية، فإننا نشهد الانتقال «من المقاربة الكانطية إلى المقاربة الهوبزية».

بعد أن اعتبرنا أن التقدم المحتّم للديمقراطية هو بمنزلة مسلّمة لا تراجع عنها، وكان من المفترض أن يمثّل الربيع العربي «موجتها الثالثة»، بعد تلك الموجة التي اجتاحت بلدان أوروبا الجنوبية ثم الشرقية، بات علينا الإقرار

بأن هذا التقدم يعاني إخفاقات حتى في البلدان الرائدة في هذا المجال؛ أي في الدول الغربية نفسها، مع الصعود الذي تشهده التيارات السياسية الشعبوية والسلطوية ومع الانتصارات الانتخابية التي تحققها. ومع ذلك، ينبغي تجنّب المبالغة في تقديرنا لجسامة تلك الظاهرة ولحتميتها، سواء داخل المؤسسات الأوروبية أو في كل من الدول الأعضاء؛ فالبدائل التقدمية موجودة ومستمرة في الظهور. وللمفارقة، تبيّن استطلاعات «يوروباروميتر» أن الرأي العام ماضٍ، أكثر من أي وقت مضى، في التزامه بالمشروع الأوروبي. وفي الواقع، يَعتبر نحو 68 في المئة من الأوروبيين، أن دعم الديمقراطية في الوطن العربي يجب أن يستمر. أما على الجانب الآخر من المتوسط، فيكشف استطلاع المؤشر العربي 2018 أن الديمقراطية لا تزال موضع طموح 76 في المئة من المستجيبين. ويقول محمد المصري، المدير التنفيذي للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أن هذه النسبة تكتسب مغزًى أكثر أهميةً مع الفهم الجيد لمفهوم الديمقراطية الذي يبيّنه المسح: 33 في المئة من المستجيبين يربطون بين الديمقراطية وحماية الحريات المدنية، في حين يربطها 21 في المئة بالمساواة والعدالة لجميع المواطنين، و14 في المئة بنظام حكم ديمقراطي. لذا، فإن بناء قدرات المجتمعات المدنية يشكّل بالتأكيد وسيلة واعدة.

تحتاج الشراكة الأورومتوسطية إعادةَ صياغةٍ؛ فبالنسبة إلى المدير السابق للمعهد الأوروبي للدراسات والأمن، ألفارو دي فاسكونسيلوس، بوسعنا النظر إلى الديمقراطية اليوم بوصفها قيمة مشتركة ندافع عنها يدًا بيد، وعلى قدم المساواة. ويشكّل ذلك أفقًا ممكنًا، مع أن منطق الشراكة الأورومتوسطية منذ مؤتمر برشلونة في عام 1995 مستمر في ارتكازه على مرافقة أوروبا للبلدان العربية في عملية التحول الديمقراطي التي تشهدها.

## الجلسة الثانية: دور الاتحاد الأوروبي في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة الحالات التونسية والمصرية والسورية

لقد بيّن حلول الربيع العربي الطابع الذي لا يقاوَم للتطلعات الديمقراطية في دول جنوب المتوسط، حتى مع تفاوت النجاحات التي شهدتها التجارب المختلفة. هل كان للاتحاد الأوروبي تأثير في مجرى الأحداث؟ وإذا كان الأمر كذلك، كيف يمكن وصفه لاعبًا ووصف الدور الذي أداه؟

### 1. تونس

تونس هي من أقرب الدول جغرافيًا إلى أوروبا، ومن ثمّ، من أكثرها زخْمًا في تبادلاتها التجارية والبشرية معها، وقد شكّل هذا القرب أرضًا خصبة لتنمية العلاقات السياسية. نظرت الدول الأوروبية إلى «ثورة الياسمين» الرائدة (كانون الأول/ ديسمبر 2010) إلى كونها نموذجًا. فبعد فترة الترقب الأوّلي العائد إلى عدم اليقين بشأن رحيل بن علي، أشادت ممثلة الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية، كاترين أشتون، منذ منتصف كانون الثاني/ يناير 2011، بالإصلاحات التي بدأت تتشكل ووعدت بتقديم دعم بروكسل. تحقّق هذا الوعد سريعًا عبر تقديم المساعدة المالية والدعم الفني لتنظيم الانتخابات. وقد جرى إلحاق برامج الدعم المختلفة بسياسة الجوار الأوروبية التي جرى تعميقها على نحو خاص؛ من خلال خطة شراكة مميزة، وإطار دعم فريد. وجرى توجيه المساعدات بدايةً نحو مؤسسات الدولة خصوصًا؛ ومن ثمّ جرى إهمال المجتمع المدني الذي ظلّ يؤدي دورًا حاسمًا في عملية الانتقال الديمقراطي؛ إلى درجة تسمح بالتحدث عن انعكاس في العلاقات بينه وبين سلطة الدولة. وقد أُدخلت على مر السنوات تعديلات لتصحيح هذا الخطأ، لكن الاتحاد الأوروبي ما زال ممزقًا بين مصالحه ومصالح المجتمع المدني التونسي، وتمثّل مسألة الهجرة خير شاهد على ذلك.

إن تونس الجديدة التي تُبنى منذ عام 2011 استفادت بالفعل من الدعم الأوروبي الصادق والمتين، ولكنها عملت أيضًا على تنويع شراكاتها. وترى أسماء نويرة، الأستاذة في كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة المنار، أن الاتحاد الأوروبي كان لاعبًا مهمًا، وليس حاسمًا، في عملية الانتقال الديمقراطي هذه.

## 2. مصر

في حين أن القرب الجغرافي يحدد جزئيًا طبيعة العلاقات التي تربط أوروبا بالدول العربية، فإن العمق التاريخي هو عامل تفسيري لا يجدر إهماله. ويعتقد المحامي والوزير المصري السابق، محمد محسوب، أنه ينبغي دائمًا تحليل العلاقات بمصر من زاوية «المسألة المصرية»، وهي المقولة الرئيسة في الخطاب السياسي الذي تبلور في القرن التاسع عشر خلال معاهدة لندن عام 1840، عندما حددت القوى الأوروبية إستراتيجيتها فيما يتعلق بهذا البلد، ويمكن تلخيص هذه الإستراتيجية بـ «لاءات ثلاث»: لا لاستقلال مصر الاقتصادي، ولا لجيش مستقل، ولا للديمقراطية.

لا تزال العلاقات الاقتصادية بمصر تتسم بالرغبة في اختصارها في مجرد مصدر للمواد الخام. بعد ثورة 25 يناير 2011، تخلّى البنك الدولي في نهاية المطاف عن مساعدات متتالية بقيمة 4 ثم 12 مليار دولار وعد بها بدايةً لمساعدة البلاد على التعافي. أما دعم الجيش المصري، الذي ضعف إلى حد كبير منذ أوائل الثمانينيات، فهو مشروط باعتماد إستراتيجية مفروضة تجعل منه قوة شرطة، أو درعًا في وجه التهديدات الموجهة نحو المصالح الغربية. وأما موضوع تعزيز الديمقراطية، فقد استمر على التباسه كما هو الشأن في النصف الأول من القرن العشرين، حين أتى تكريس النظام البرلماني في دستور عام 1923 في سياق النفوذ البريطاني الواسع أو حتى بالإكراه؛ ما قوّض حينها إمكانيات قبول المصريين بنظام الحكم البرلماني. ونجد الغموض ذاته في موقف الدبلوماسيين الأوروبيين خلال الاضطرابات السياسية التي أعقبت عام 2011؛ فهؤلاء لم يرغبوا في تقديم الدعم الواضح للرئيس المنتخب محمد مرسي عندما جرت إطاحته في انقلاب عسكري في 3 تموز/ يوليو 2013.

تستند السياسة الأوروبية الحالية إلى خطأ في التقدير. مع أن الانتقال الديمقراطي في مصر يمثّل مسارًا مضطربًا على الأرجح، غير أنه يحمل أجوبة، على المدى الطويل، عن مخاوف الدول الأوروبية؛ لأن باستطاعته حل المشكلات المتعلقة بالهجرة والإرهاب والفقر.

## 3. سورية

تكمن رمزية دراسة الحالة السورية في تعبيرها عن العجز والتردد، وحتى عن عدم استقرار السياسة الأوروبية تجاه الدول العربية، خاصة فيما يتعلق بقضايا الانتقال الديمقراطي. ويحافظ نظام الأسد على نظرته التقليدية إلى العلاقات الدولية بوصفها علاقات بين الدول القومية؛ ولذلك لم ينظر مطلقًا إلى الاتحاد الأوروبي بوصفه محاوِرًا ذا صلة، سوى حين تعلّق الأمر بجني مكاسب اتفاقية التعاون لعام 2009، مع اقتصار هذه الاتفاقية على الملفات الأمنية. وقد اقتصر حوار الأوروبيين في تلك المرحلة على الدولة السورية. أما الديناميات التي كانت تحرّك المجتمع المدني في العمق، فقد غابت عن تقدير صانعي القرار الأوروبيين الذين لم يتمكنوا إلّا من ملاحظة أخطائهم؛ بدءًا من عام 2011.

استمر الاتحاد الأوروبي لاحقًا في الاستغناء عن مستلزمات السياسة النافذة، مكتفيًا بالاعتراف ببعض الجهات الفاعلة في المعارضة، وبفرض عقوبات على بعض شخصيات النظام، وبإقرار فرض حظر نفطي محدود التأثير. وفي نيسان/ أبريل 2017، جرى تبنّي إستراتيجية أوروبية لسورية، لكنها بقيت ذات طابع تصريحي وغير عملاني. وفي نهاية المطاف كان لروسيا دور اللاعب الرئيس في الصراع السوري. وتكمن الإمكانية المتاحة

للاتحاد الأوروبي في ممارسة دورٍ ما في هذا الملف في المساعدة التي يمكن أن يوفرها لإعادة إعمار البلاد؛ شرط أن يلعب هذه الورقةَ على نحو صحيح. وبين السرعة والمشروطية، لا يبدو أن الأمور قد رسَت على مقاربة واضحة بعد. وكما تشرح الباحثة مانون نور طنوس، يصعب جدًا تأكيد أن الاتحاد الأوروبي - أو «اللاعب الأعور، ومن ثم اللاعب الحذر قبل أن يصبح اللاعب الباحث عن رافعة للنفوذ» - كان لاعبًا في سورية على الإطلاق؛ لأن تأثيره في مجرى الأحداث غير ملحوظ في الوقت الراهن.

كان دور الاتحاد الأوروبي متفاوتًا تمامًا لدى المقارنة بين تونس ومصر وسورية. فإذا كان من المفهوم والضروري تكييف السياسات لدى نشرها في كل سياق محلي على حدة، فإن إحالة المبادئ الديمقراطية المؤسسة للمشروع الأوروبي إلى المرتبة الثانية تمنع نشوء إستراتيجية أوروبية متماسكة تجاه الوطن العربي، وتسجن أوروبا في دور المتفاعل فحسب.

## الجلسة الثالثة: قضايا الاقتصاد والتنمية والهجرة

في حين جهد الحوار السياسي العربي - الأوروبي في إحراز تقدّم منذ عام 1995، تشير العلاقات الاقتصادية من ناحيتها إلى تكامل تجاري ومالي ملحوظ من حيث الحجم. وفي الوقت الذي تسقط فيه الأيديولوجيات الاقتصادية الدولية إلى مستوى الذكريات، مفسحة المجال للبراغماتية، يجب علينا مساءلة جودة هذا التكامل.

ما زالت البلدان العربية، بالفعل، في وضع من الاعتماد التجاري الفائق على أوروبا التي تشكّل التبادلات معها ما نسبته 60 - 90 في المئة من مجموع ميزانها التجاري. ويسهُل تفسير هذا المعطى في ضوء نظام اقتصادي دولي وُضعت قواعده من دون مشاركتها وأبقاها على أطرافه. علاوةً على مؤسسات بريتون وودز، أو منظمة التجارة العالمية، تتحكم في عوامل إنتاج الدول العربية مجموعة معايير الجودة التي حدّدها الاتحاد الأوروبي لوارداته؛ ما يخلق ارتباطًا قويًا بالقدرة الناظمة الأوروبية. وبالنسبة إلى جان فرانسوا داغوزان Jean-François Daguzan، نائب مدير مؤسسة الأبحاث الإستراتيجية FRS، فإن باستطاعتنا التحدّث عن «تكامل من دون عضوية». إضافة إلى ذلك، تساهم المعونة الاقتصادية الدولية المحتملة، أو السارية، في توليد نوع آخر من التبعية الاقتصادية بوسعه أن ينتج على نحو كامن آثارًا سياسية هائلة. وقد كانت مسألة الهجرة، على سبيل المثال، في صلب المباحثات التي جرت مع المغرب؛ لتحديد برامج المساعدة الإنمائية في إطار الشراكة المتقدمة.

ومع ذلك، فإن التبعية لا تأخذ اتجاهًا واحدًا؛ لأنها تبادلية الطابع. فمن جهته كذلك، ينظر الاتحاد الأوروبي إلى مسألة الهجرة باعتبارها، إلى جانب الإرهاب، تهديدًا محتملاً يتحكم في مقاربته لإعادة الإعمار في سورية؛ فبالنسبة إلى الموقف السياسي الأوروبي التقليدي، من المفترض أن يملي سلوكًا متشددًا فيما يخص الإصلاحات المطلوبة من النظام السوري. كما تستطيع الدولة السورية، بالفعل، أن تتجاوز بسهولة شروطًا بدائية جدًا قد توضع لتوزيع هذه المساعدات (مثل توزيعها على عناصر المجتمع المدني فقط، بهدف تجديد الديناميات المحلية)، ثم تستحوذ عليها لاحقًا لمصلحتها. ومع ذلك، تعطي فيديريكا موغيريني، الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي في العلاقات الخارجية وسياسة الدفاع، على ما يبدو، الأولوية للقضايا الملحّة استجابةً لتحديات الهجرة والأمن. كما أن اعتماد الدول الأوروبية على نفط الخليج يبلغ درجة عالية، حين يمثل 50 - 60 في المئة من إجمالي واردات بعضها من النفط. لكن مستلزمات الاستثمار تتجاوز الإمداد العادي بالطاقة، وتتطلب بناء روابط سياسية مع الدول المنتجة قائمة على أساس التعاون.

كيف نوصّف هذه التبعيات المتقاطعة؟ هل بوسعها خلق ترابط ينتج حلقة حميدة؟ إن انعدام التماثل بين هذه التبعيات يجعل الأمر مستبعدًا. وعلى الدول العربية، بالتأكيد، أن تبدأ في تنويع شراكاتها وتقوية الروابط فيما بينها. ويشير الخبير الاقتصادي يونس بلفلاح في هذا الصدد إلى مفارقة كبرى متمثلة في كون إنجاز «الاتحاد

المغاربي» لم يسبق التقارب مع الاتحاد الأوروبي على ما يبدو. وفي غرب أفريقيا، وفي حين يشرع المغرب في سياسة استثمارية موسومة بالطموح، لا تبدو الآفاق الروسية والصينية مثالية من ناحيتها. ويسري الأمر عينه على دول عربية أخرى، بما في ذلك سورية التي لا يستطيع حلفاؤها تمويل إعادة إعمارها. وربما تفتح مسألة الهجرة في نهاية المطاف آفاقًا جديدة. ويصر الديموغرافي يوسف كرباج على أن عرب فرنسا يمثّلون «ناقلات تبادل» بين أوروبا وبلدان المنشأ، إنْ من الناحية الاقتصادية أو من حيث القيم والعادات؛ فقد بدأ التحول الديموغرافي في فرنسا أولًا، على سبيل المثال، قبل أن ينتقل إلى بلدان المنشأ. ونلاحظ كذلك تأصّل قيم المساواة في بلدان المغرب العربي، وتشهد على ذلك آخر النقاشات حول «المدونة»، أو قانون الأحوال الشخصية المغربي.

ومع ذلك، تستمر لوحة المؤشرات العامة في إرسال إشارات مزعجة. فما زالت البلدان العربية تعاني مستويات فساد عالية تتسبب في إعراض المستثمرين المحتملين. وتولّد رأسمالية المحاباة والصلات الملتبسة بين القطاعين العام والخاص شعورًا قويًا بعدم المساواة والهيمنة في المجتمعات العربية التي لا تستطيع عمومًا الاعتماد على جودة مقبولة في البنى التحتية التعليمية والصحية. وقد تشهد هذه التناقضات والمعوقات الداخلية والخارجية مخارج عنيفة للأسف، وهذه فرضية يعززها وصول جيل من المديرين الأصغر سنًا والأقل حذرًا من المخاطر مقارنةً بأسلافهم. غير أن العنف السياسي قد يكون له تكلفة باهظة؛ إذ يرسم الخبير الاقتصادي جهاد يازجي الصورة فيما يخص سورية مفادها تراجع الناتج المحلي الإجمالي إلى الخُمس بين عامي 2011 و2016، وأن نصف السكان عاطلون عن العمل، في حين يعيش 80 في المئة منهم تحت خط الفقر، إضافةً إلى غياب العمالة المؤهلة بعد هروب الطبقة الوسطى، مع تكلفة إعادة بناء مادية تراوح، بحسب التقديرات، بين 15 و35 عامًا من الناتج المحلي الإجمالي في مستواه الحالي.

## الجلسة الرابعة: الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية

بعد أن كان الملف الإسرائيلي - الفلسطيني في أصل التقارب العربي - الأوروبي منذ السبعينيات، أضحى اليوم ملغّمًا، كما القضايا الدبلوماسية الأخرى، بالتناقضات والعقبات. لقد تحطّم الأمل في إحراز تقدّم بعد الصعود التدريجي للقوى السياسية اليمينية، وحتى اليمينية المتطرفة، داخل الحكومة الإسرائيلية منذ أول انتصار سجّله حزب الليكود في عام 1977. ويبدو أن عملية السلام التي واجهت العديد من التحديات في بداياتها، لم تستطع بعد تجاوز الكبوة التي أصابتها مع اغتيال إسحق رابين. وتأخذ سياسة بنيامين نتنياهو الحالية انعطافة رجعية، وسلطوية، واستعمارية وقحة. ويقر الكنيست قوانين قاتلة للحرية؛ بهدف إسكات منتقدي هذه الحكومة، ويدخل في صلب برنامجها تنامي التمييز القانوني بين الإسرائيليين والفلسطينيين في سياق من الاستعمار الجامح.

لم تعد هذه الحكومة تكتفي بتحمُّل تصريحات الاتحاد الأوروبي. وتفضل الدبلوماسية الإسرائيلية، من الآن فصاعدًا، التدخل في النقاشات الأوروبية عبر إقامة تحالفات مع قوى سياسية على يمين الملعب السياسي، حتى لو شاب الأمر بعض التناقض. هكذا قام نتنياهو بزيارة رسمية لرئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان Viktor Orban من دون الإدلاء بأي تعليق عن تكريم الأخير للحاكم ميكلوس هورتي Miklós Horty المشهور بعدائه للسامية. كما جرى الترحيب بأذرع مفتوحة بالهولندي خِيرت فيلدرز Geert Wilders، والرابطة الفاشية الإيطالية، والمستشار النمساوي سيباستيان كورز Sebastian Kurz لدى زيارتهم إسرائيل. قد يكون هذا مفاجئًا عندما يعرف المرء ميل هؤلاء، وما يمثلون من قوى سياسية، إلى الأيديولوجيات المعادية للسامية. لكن بالنسبة إلى الصحافي دومينيك فيدال Dominique Vidal، لا ينبغي تفسير هذا الاتجاه بكونه فقط نوعًا من الواقعية السياسية في نسختها القصوى، هدفها إخراج إسرائيل من عزلتها الدبلوماسية، ويمكن تلخيصها بالفكرة التالية: «لا بأس إن كنت معاديًا للسامية طالما كنت مؤيدًا لإسرائيل».

بل ثمة تعاطف قيمي يكشف عن دينامية ارتداد تحيل إلى الأيديولوجيات العنصرية والاستعمارية الماضية. وبالفعل، كانت إسرائيل في الثمانينيات تتمتع بعلاقات دبلوماسية جيدة بنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. أما اليوم، وفي سياق الحرب على الإرهاب، ما زالت إسرائيل ترى نفسها طليعةً لـ «تحالف غربي وأبيض» على حد تعبير آلان غريش Alain Gresh، الصحافي ورئيس التحرير السابق لـمجلة Le Monde diplomatique. لقد ساد هذا النوع من التفكير في الخمسينيات عندما اعتبرت فرنسا نفسها في حرب مع العرب أثناء احتدام الحرب الجزائرية، ونجح حينها في تبرير دعم فرنسا الثابت لإسرائيل، إلى حد توفير المواد والخبرات اللازمة لتصنيع السلاح النووي. وتندرج التبريرات القانونية لسياسة الاستعمار الحالية على نحو رمزي ضمن نمط التراجع عينه. فإذا ما اعتبرنا أن المستوطنات في الأراضي المحتلة كانت ضرورية خلال السبعينيات لضمان أمن قوة الاحتلال وفقًا للقانون الدولي، فإن الاستحواذ على الممتلكات الفلسطينية يعتمد اليوم على قانون الملكية العثماني. وبالنسبة إلى أستاذ العلوم السياسية، جان بول شانيولو Chagnollaud Jean-Paul، فإن مشاركة نتنياهو في الاحتفال بخمسين عامًا من الاستعمار تكشف خصوصًا عن الطابع «الوقح والمتباهي بصراحته» لتلك السياسة. جاء قانون تموز/ يوليو 2018 بعنوان «إسرائيل، الدولة القومية للشعب اليهودي» ليمأسس التمييز القانوني والاستعمار بوصفهما قيمًا ملازمة للبلد.

لا يسَع الاتحاد الأوروبي أن يتجاهل حصته من المسؤولية عن هذا الوضع، وعليه أن يستخلص النتائج المترتبة عليه على صعيد السياسة الواجب اعتمادها مستقبلًا. وكما أوضحت كتابات ماكسيم رودنسون Maxime Rodinson، من المستحيل الفصل بين إنشاء إسرائيل والفعل الاستعماري. وقد مثّلت الهيمنة والهجرة والمصادرة والتمييز ركائز السياسة التي نفذتها بريطانيا في فلسطين خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، في ظل انتدابها من عصبة الأمم. إن مسؤولية الأوروبيين عن الإبادة الجماعية ليهود أوروبا لا تبرّر الدعم الأعمى لإسرائيل على حساب الفلسطينيين الذين لا يتحمّلون أي مسؤولية عن تلك الإبادة، على عكس ما تذهب إليه التصريحات الأخيرة لرئيس الوزراء نتنياهو. أما حاليًا، فإن الاتحاد الأوروبي يدعو باستمرار إلى احترام القانون الدولي، ويبدو بهذا المعنى فوق الملامة. لكن راحة الضمير تلك غير كافية؛ فبحسب بشارة خضر، الأستاذ في جامعة لوفان الكاثوليكية، فإن عملية السلام اليوم هي «سراب»، أو «نزوة» لا تجد علّة استمرارها سوى في الجمود البنيوي الذي يطال المفاوضات الدولية. ويشير كذلك إلى أن الانقسامات الداخلية للاتحاد الأوروبي لا تسمح له بالترويج لجدول أعمال طموح؛ إذ إن المؤسسات الأوروبية ما زالت تفتقر إلى الثقة بالنفس التي تسمح لها بالتحدث بصوت واحد، خاصة فيما يتعلق بمسألة تثير الحساسيات الوطنية على نحو متفاوت. فإحجام ألمانيا عن انتقاد إسرائيل يجب أن يُفهم في الواقع في ضوء تاريخها. ومرةً أخرى، بإمكان الحل أن يأتي من طرف المجتمع المدني. وإذا كان اللوبي الإسرائيلي يستثمر كل تلك الطاقة في الولايات المتحدة لمكافحة حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات BDS المتواضعة، فذلك لأنه أدرك أن الأجيال الشابة من الأميركيين لم تعد تدعم بالقدر نفسه السياسة الإسرائيلية، خاصة حين تتبع، كما هو حالها اليوم، خط الحد الأقصى والراديكالية. والاتجاهات عينها موجودة في أوروبا اليوم.

ما زالت التوقعات قاتمة ومستعصية في الوقت الراهن. ويبدو أن حل الدولتين أبعد منالًا مع التقدم الهائل لعملية الاستيطان. ومع ذلك، فإن المطالب الفلسطينية تلقى قبولًا تدريجيًا من المجتمع الدولي، بنسب متنامية؛ بحيث شرعت دول بالاعتراف بالدولة الفلسطينية. يذكّر هذا التطور الحكومة الإسرائيلية بأن أياديها باتت مقيّدة، وبأن عليها أن تأخذ في الحسبان القوى الدولية المعارضة للاستيطان، ولاحتلال مزيد من الأراضي الفلسطينية؛ وذلك تحت طائلة أن تجد نفسها في وضع المنبوذ. وفي ضوء العقبات المستعصية في وجه عملية السلام، قد يبدو حل الدولة الواحدة من ناحيته مفضّلًا على صعيد الافتراض، لكنه ليس الحل المثالي. فهو لن يؤدي في مرحلة أولى سوى إلى تعزيز الظاهرة الاستيطانية إذا ما تكرّس التمييز القانوني بين المواطنين الفلسطينيين واليهود. وبالنسبة إلى جان بول شانيولو، فسوف يمثّل ذلك ذروة «منطق الفصل العنصري». في حين يعتبر البعض أن الثقل الديموغرافي للعنصر العربي لهذه الدولة الفريدة بإمكانه أن يلوي خطها السياسي؛ إذ من المرجح أنه لن يثير سوى المزيد من القمع والعنف.

## نحو حقبة جديدة من العلاقات الدولية

تتعثر المسارات، وتمرّ الديناميات بمراحل سلبية، وتتضاعف العقبات والمآزق. وتكشف كل هذه المعطيات عن مثال نموذجي بلغ نهاية صلاحيته. عندما تعجز شبكة القراءة، التي سمحت حتى الآن بإعطاء معنى للأحداث، عن إنتاج مقترحات بنّاءة وفعالة، ولم تعد تولّد سوى التنافر وسوء الفهم، فقد آن الأوان لاستبدالها.

تستند دراسات العلاقات الدولية إلى مجموعة من النظريات والأعراف والمؤسسات التي طوّرتها دول الشمال، مصممةً إياها اعتمادًا على نظام وستفاليا. تقادمت أسس هذا النظام وقاربت القرون الأربعة بعد أن وضعت الدول في قلب التفاعلات بين المجموعات البشرية. ومن هنا، مرّت العولمة مختصرةً المسافات، ومقربةً ما بين تلك المجموعات، لكن من دون إعادة تصميم للعلاقات فيما بينها. وهذا بالتحديد ما تجب معالجته من خلال نظرة متحوّلة إلى العلاقات الدولية؛ تقاربها انطلاقًا من الجنوب الذي بدأ يتحرّك.

من شأن تلك الخطوة أن تأخذ منحًى تحريريًا على أكثر من صعيد، وقد تتيح لنا فهم ما لا نراه وما يتخطى إدراكنا في الوقت الراهن. أصبح من المستحيل تجاهل الإقرار بكون «السلطة باتت عاجزة»، وفقًا لمعادلة الأستاذ المتخصص في العلاقات الدولية برتران بادي Bertrand Badie، خصوصًا حين تعجز أكبر قوة عسكرية في العالم عن المضي قدمًا في أجندتها السياسية في أفغانستان؛ تلك الدولة « الضعيفة « المحتلة منذ 17 عامًا. ثمة عدد من الأمثلة الأخرى التي تدفعنا إلى الإقرار بأن من المستحيل إدارة نزاع «لا يمتّ بصلة مع القوة المتدخلة». إن البيانات الخاصة بالمسألة تتسم بالتشويش، ويتفلت الوضع دومًا من أيدي من يُعتبرون دخلاء. والأسوأ من ذلك هو أن مجرد محاولة التأثير في مجرى أحداث جرت مقاربتها على نحو سيء يؤدي حتمًا إلى إعادة النفخ على نار الصراع الأولى.

من أجل تفكيك هذا النموذج المتقادم، من الضروري أن نباشر إزالة التسييس عن التحليل، فالصراعات في الوقت الراهن هي اجتماعية أكثر منها سياسية. وحتى لو جرى تصورها، مع أخذ مختلف أشكال التحالفات ومؤسسات التشاور في الاعتبار، تبقى العلاقات ما بين الدول عاجزة عن الإمساك بتلك القضايا. أما بالنسبة إلى الأمة بوصفها مجتمعًا متخيلًا يتولى هيكلة العلاقات الإنسانية، فيجب أن تكون بدورها موضع مساءلة في وقت تدعو فيه الهجرات والتمازج السكاني والثقافي إلى إعادة التفكير في مفهوم الحدود. وعلى الدوام، تظهر أشكال جديدة من التكامل. وتبدو روابط المحسوبية بين الشمال والجنوب في مرحلة من الإنهاك، في حين أنها تخضع في الواقع لعملية تحديث. هكذا نشهد انتشار العصابات والفرق والفصائل والميليشيات وغيرها، فمجموعات التضامن الجديدة هذه، هي العصبيات الحديثة إذا ما اعتمدنا المصطلحات الخلدونية، ويجب أن تدرج مجددًا في قلب الدراسات الدولية.

أما العولمة فعليها أن تكون استيعابية أكثر، وإذا كانت الصراعات تأخذ طابعًا اجتماعيًا على نحو متزايد، فذلك لأن التفاوتات لم تكن سابقًا على وضوحها الحالي. يجب إعادة بناء التبعيات المتبادلة، ولذلك يجب إعادة تعريف مفهوم السيادة؛ فقد أصبح من الملحّ الانتقال من العلاقات الدولية نحو العلاقات بين المجتمعات.